

الواقع العمراني المعاصر في دفع الفرد إلى ارتكاب جرائم العنف

بن عاشور سالم*

لا يزال موضوع التخطيط العمراني محل اهتمام المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني، وهذا ما له من أثر واضح على الحياة الصحية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية للسكان، رغم الأفضلية التي أعطيت إلى الجوانب الاقتصادية في العملية التنموية ذاتها التي أثرت على تماسك المجتمع واستقراره، إلا أن القطاع يعاني بعض الإخفاقات، ولعل من أهم عوامل هذا الإخفاق، يمكن ذكر:

- ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى المدينة؛
- عدم تطبيق مخططات التنمية تطبيقا متكاملا ومتناسقا؛
- إقامة تجمعات عشوائية تفتقر لشروط الحياة والخدمات الأساسية، وظهور سكنات غير لائقة وأحياء قصديرية..؛
- تشوه المناظر العمرانية للمدن بسبب الضغط السكاني والتوسع العمراني غير المخطط.

من هذا المنظور، سنطرح **المظاهر السلبية للعمران الحديث** بأبعاده المختلفة، وما مدى تجسيده للثقافة الهامشية في الوسط الحضري كجرائم العنف، والانحراف، والانتحار وغيرها من أشكال الانحراف الجنائي.

أولاً: تطور العمران في الجزائر

أ. التجربة العمرانية الكولونيالية في الجزائر: رغم أن الجزائر قد عرفت حركة عمرانية مستمرة عبر كل المراحل التي تعاقبت فيها الدول التي حكمت المغرب الأوسط فإن الحركة العمرانية في الجزائر لم تتبلور إلا مع المرحلة الإستعمارية، لقد قدر «إيف لاقوست» «YVES LACOSTE» سكان المدينة في الجزائر غداة سقوطها في يد الاحتلال الفرنسي سنة 1830 بـ 5% لا يعادل 150.000 حضري يرتكزون في الجزائر، قسنطينة، تلمسان التي شكلت أساس الشبكة العمرانية ما قبل الكولونيالية. ورثت الإدارة

1 * طالب دكتوراه - جامعة تلمسان.

Abstract : This paper interrogates the policy for the residential building sector in our society, and its relation with differents types of crimes. It becomes important to know about both the term crime and society. So, for this reason, this analysis revisits the concept of Crime Through the Urban Policy. I argue that this policy involving bad consequences reflecting social, It can creates a violence in different sectors, so we must give serious consideration.

Keywords : crimes, violence, society, the social individual, Urban Policy

الفرنسية نموذجاً عمرانياً في مرحلة انهيار بطيء⁽¹⁾ وإذا كانت هذه المدن تشكل مرتكزا أساسيا للسيطرة التركية على الأهالي المهيكليين في قبائل، فإن سقوط السلطة المركزية عجل بسقوط هذه المدن في يد الاستعمار الفرنسي بسهولة.

1. **النموذج المدني الاستعماري:** بعد القضاء على المقومات، بدأ المستعمر يسيطر على المجال حيث كانت المدينة أولى عمليات التوسع الاستعماري، بتعمير المدن العتيقة كتلمسان وقسنطينة ومازونة، بتوسيعها حسب مخطط المدينة الأوربية تجنباً لاعتداءات محتملة من الأهالي، لقد رسم الاستعمار مخططاً مجالياً يتناسب ومنطقة الاستعمار يهدف إلى ربط القطاعات الغنية للجزائر بالميتروبول من خلال الثلاثية مخازن الحبوب، سكة الحديد، ميناء لتصدير المعادن، كانت المدينة تهدف إلى تمرير التجارة عبر العالم وداخل منطقتها⁽²⁾ انطلاقاً من هذه الثلاثية، حيث ترسم هنا شبكة مجالية استعمارية تتشكل من ثلاثة محاور تتحكم فيها وهران، الجزائر وقسنطينة، وفي الأطراف تتضاعف بمحورين ثانويين لعنابة وتلمسان أما مجموعة المناطق الداخلية، فإنها ترتبط فيما بينها بسكة حديد تلمسان، سوق أهراس، ومن جهة أخرى تفرض ضرورة المراقبة العسكرية لكامل البلاد، توسيع المجال الاستعماري داخلياً أكثر فأكثر، إنشاء شبكة المدن والقرى. وفعلت تشكلت شبكة **حضرة كولونiale** أحدثت قطيعة مع الشبكات الحضرية ما قبل الكولونiale قاعدة لخدمة الاقتصاد الاستعماري، «إن هذه المدن الأوربية في معظمها بتصميمها المنتظم وطرقاتها المتقاطعة في زاوية قائمة قد تأسست بمحاذاة السهول والجبال، أو مصب حوض كبير»⁽³⁾.

2. **أثر التحضر الكولونiale على المجتمع الأهلي:** كان تأثير التحضر الكولونiale واضحاً على المجال والمجتمع الذي فوق المجال حيث برزت عنصرية مجالية «*Ségrégation spatiale*» بالمدينة أصبحت تعبر عن إقامة الأوربيين وبعض العائلات الجزائرية الميسورة المتوفرة على كافة مرافق الحياة، تحيط بها أحيانا الأحياء الشعبية التي تزار تحت امتداد الهجرة الريفية، تشكل هذه الضواحي أماكن سكن العمال المحليين الذين يعملون في بعض الصناعات التحويلية والخدمات⁽⁴⁾، بمعنى آخر «إنها مجمعة حضرية دون روح ليس لها مواصفات المدينة، ودون مستوى ضمان المزايا الاقتصادية لحياة المدينة، خاصة فيما يتعلق بالشغل والسكن لا تتمتع بالضمانات والأمن كالذي ميز النظام الاقتصادي الاجتماعي السابق»⁽⁵⁾، أما البقية الكبيرة من الأهالي «*les Indigènes*» فقد حولوا إجبارياً إلى الدواوير

1 Sari Djillali, les villes pré coloniales de l'Ouest Algérien (Nadroma, Mazouna, Kolea) SNED Alger, 1970, P185.

2 برت فهرزلتس: النواحي الاجتماعية للنهضة الاقتصادية، ترجمة لجنة مكن الأساتذة الجامعيين دار الأفاق الجديدة، بيروت 1960، ص 22.

3 Société de géographie et d'Archéologie d'Oran, Bulletin trimestriel, Tome 58, page 208 (aeme trimestre), 60 année, doc 1937, Oran.

4 عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1960)، مرجع سابق، ص 72.

5 P. Bourdieu et A. Sayad. Le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie, les éditions de minuit, Paris 1964, P111.

ومراكز التجمع بموجب المراسيم العقارية، حددت إقامتهم في مناطق فقيرة جبلية وكل مسكن محاط بـ «زريبة» كسياج له أن يتعايش الإنسان مع الحيوان من حيث الأكل والنوم، يتميز المجال الجديد بصغر المساحة الزراعية، مما قلص أراضي التجوال من أجل تغذية الماشية وتناقص المساحة المخصصة للزراعة المعاشية، مما أدى إلى انتشار المجاعات، وهذا ما حتم على الأهالي المشردين الاعتماد على الغذاء الطبيعي، فمن أجل تخفيف العجز الغذائي «كان قسم كبير من سكان الدوار يعتمد على جمع البلوط الذي يشكل نصف كمية الغذاء بالنسبة للفئات الأفقر، وذلك طيلة أربعة أو خمسة شهور في السنة. وكانت نسبة قليلة من السكان تأكل الخبازة وبعض النباتات الشوكية وبعض الخضر البرية»⁽¹⁾.

ب. خصائص التطور العمراني في الجزائر:

1. امتداد العمران الكولونيالي بعد الاستقلال: في السنوات الأولى للاستقلال لم يكن للفئات الفقيرة الواسعة في الريف سوى السعي إلى تحسين أوضاعها الاجتماعية بعد مرحلة شقاء وبؤس وتهميش دام أكثر من قرن، حيث كان المستعمر على العكس من ذلك يعيش ظروف حسنة في المدينة، من هنا ستشكل المدينة في نظر الريفي المحروم مبدئياً الملجأ الذي سيحسن من شروط وجوده، وهذا ما يفسر الهجرة الريفية المكثفة باتجاه المدينة الأوربية المنشأ والتصميم يشير الجدول التالي⁽²⁾ النمو السريع للمدن في الجزائر بتأثير الهجرة الريفية في العقد الأول من الاستقلال.

المدن الساحلية	المدن الداخلية	المجمعات الصغرى
133.2	132.9	140

عبر علماء العمران بالنمو الديمغرافي للمدينة الجزائرية في هذه المرحلة، فبدل أن تكون بديلاً إيجابياً تفاقمت مشاكل لم يغير أحوال الوافدين الجدد من النواحي التالية:

- كان المهاجرون إلى المدينة أكبر حجماً يزيد إمكانية المدينة، التي الذي جعلها لا تسد حاجياتهم من سكن وعمل وشغل وصحة وتعليم.
- استغلال فوضوي للمجال، حيث نمت مناطق سكنية غير مصممة حسب معايير البناء الحضري الحديث.
- تركز الشبكة الحضرية في المنطقة الساحلية، مما زاد في اختلال التوازن الإقليمي.
- تعقد المشاكل وانتشار الآفات الاجتماعية كالإجرام، المخدرات والدعارة... إلخ.

2. السياسة المنتهجة في المجال العمراني:

جزيرة المشهد الحضري: بدأت السلطة العمومية تفكر في المدينة كظاهرة حضرية (*Phénomène urbaine*) مع تعقد المشاكل الناتجة عن النمو الحضري الديمغرافي. تميزت بالتدخل المباشر للسلطة في تطوير الظاهرة الحضرية، مقتبسة آليات اشتغال المدينة الحديثة في كثير من الحالات من خلال تشييد

1 عدي الهواري: الاستعمار الفني في الجزائر، المرجع السابق، ص 90.

2 A. Prenant: *Essai d'évaluation de la croissance urbaine en Algérie 1966-1974*, Mars 1976, p 75.

قاعدة اقتصادية كالتجربة الغربية الأوروبية الحديثة، لكن بإدارة دولانية «*Volontarisme étatique*» معتمدة على التصنيع باعتباره المحرك الأساسي للتنمية المستقلة⁽¹⁾ «*Développement autocentré*» ذلك ما يدفع المجتمعات التقليدية نحو التصنيع والتحضر وهو رغبة صفوتها الحاكمة على المزيد من القوة من ناحية وتدعيم مكانة هذه المجتمعات داخل نطاق المجتمع الدولي من ناحية أخرى، فالقوة الاجتماعية للدول في هذا العصر تتحد إلى حد كبير وفقا لتوافر أساسي صناعي حضري كبير⁽²⁾، رغم تأخرها فإن إدارة السلطة العمومية قد عملت على توسيع الشبكة الحضرية من خلال تطوير المدن الكبرى والساحلية وخلق مدن داخلية رابطة *villes-relais* وإحياء المدن المتوسطة. لقد أخذت هذه الاستراتيجية بعدا اجتماعيا تعهدف إلى تحقيق توازن جهوي بين الشمال والجنوب بالتوزيع العادل للنشاطات الاقتصادية والمرافق العمومية تماشيا مع ما جاء في الميثاق الوطني: «إذا كانت الثورة الجزائرية تهدف إلى ترقية الإنسان والمساواة بين المواطنين، فلا يمكننا تحقيق أهدافها إلا في حدود تمكنها من إلغاء الفوارق بين الجزائريين بغض النظر عن المنطقة التي يعيشون فيها»، من هنا تندعم الشبكة الحضرية بمشروع القرى الاشتراكية تهدف إلى تحضير الريف فكل قوة اشتراكية تتضمن بالضرورة 12 تجهيزا ثقافي، اجتماعي ورياضي وهذا من شأنه أن يثبت السكان الريفيين والبوادي في قراهم التقليل من الهجرة الريفية نحو المدن المتواجدة أصلا والقطيعة مع الطلاق المعتاد بين المستثمرات الفلاحية المجتمعة وسكن العمال المبعثر⁽³⁾، إن هذا المشروع يطمح إلى تغيير نهائي للمشهد الزراعي للمناطق عامة وتحويل جذري لظروف استغلال الأرض وحياة السكان⁽⁴⁾، ومن هنا جاء مشروع الألف قرية اشتراكية ففي 1981 كان قد أنجز 140 قرية اشتراكية و240 أخرى كانت في طريق الإنجاز غير أن مشروع لقرى الاشتراكية قد كلف السلطة العمومية مجهودات وتكاليف لذلك سعت إلى اتخاذ إجراءات جديدة أكثر مرونة وتنوعا من ذلك القرية المركز «*village-centre*» والمساكن التابعة «*habitats-satellites*» وهي تجمعات سكنية تضم من 10 إلى 30 سكن تمكن الفلاحين من التقرب من عملهم والاستفادة من بعض المرافق (المياه الصالحة للشرب، الكهرباء، الطرق) وإذا كان إنشاء القرى الاشتراكية قد تولته الدولة بشكل كامل فإن هذه الإجراءات الجديدة تعتمد على البناء الذاتي (*auto-construction*).

■ **المدينة الجديدة وضرورة التغير الاجتماعي:** يجب الانطلاق من العلاقة الوثيقة بين التغير الاجتماعي بما فيه التغير الفكري والنمو الحضري الاقتصادي في التجربة الجزائرية وبالتالي الترابط بين مستوى التحضر والتغير الثقافي الملازم له، إن التغير الاجتماعي هو حالة تتعرض إليها المجتمعات عبر تطورها

1 J. Peneff, Industriels Algériens Paris Ed, du CNRS/CRESM , PP 87-88.

2 محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، مرجع سابق، ص 37.

3 Marc cote, L'espace Algerien, les prémices d'un aménagement, op-cit, p 191.

4 ميثاق الثورة الزراعية: رئاسة مجلس الوزراء 8 نوفمبر 1971، المطبعة، ص 32.

- التاريخي وقد حدد غي روشي Gay Rocher مميزاته⁽¹⁾ فيما يلي:
- عن التغير الاجتماعي ظاهرة اجتماعية بحيث تدخل فيه المجموعة أو قطاع محسوس في هذه المجموعة ويمس ظروف أو أنماط معيشتها أو أكثر من ذلك التغير في أنماط التفكير.
 - يجب أن يكون التغير الاجتماعي تغيرا في البناء، بمعنى إحداث تغيرات في التنظيم الاجتماعي في مجملها أو في بعض مكوناتها.
 - يكون التغير حقا في البناء، كل تغير اجتماعي اتصف بنوع من الديمومة بمعنى لا يجب أن تكون التغيرات الاجتماعية بأنه: «كل تحول ملاحظ في الزمن يمس بطريقة لا تكون فقط عابرة وإنما تغير في بناء واشتغال التنظيم الاجتماعي لمجموعة معينة ويغير سير تاريخها»⁽²⁾.
- إن هذا التغير هو الذي من المفترض أن يحدث في المدينة الجزائرية من خلال تحول الوافدين نحو التحضر بحيث يشمل تحولا نوعيا في القيم الريفية واستبدالها بقيم حضرية جديدة بتغيير القيم والمعتقدات في المجتمع لتجعلها أكثر ملاءمة للنهضة الاقتصادية المدنية⁽³⁾، ستكون المدينة القناة التي تكرر عبرها الثقافة الرسمية للدولة.

3. الوسائل التشريعية والمالية للظاهرة الحضرية الجديدة في الجزائر: إن الظاهرة الحضرية تفرض إعادة النظر في التشريعات التي كانت توجهها وفي معظمها موروثه عن العهد الاستعماري وكذلك الوسائل المالية اللازمة، وهذا ما قامت به السلطة العمومية من خلال وضع سلسلة من الاجراءات والقواعد لتطوير الظاهرة الاجتماعية الحضرية الجديدة⁽⁴⁾.

■ الوسائل التشريعية:

أ. المستوى العقاري: تصبح البلدية المسؤول الرئيسي في تنظيم المجال عامة لتواجه مشكلتين أساسيتين: المضاربة على الأراضي المخصصة للبناء (كانت تتم بين الخواص) وضرورة توفير المجال لتطوير التجهيزات والمرافق العمومية لتغطية الطلب على الخدمات والمواد فبموجب التعليم رقم 74-26 صدر قانون الاحتياطات العقارية (Réserves Foncières) وتعرف كما يلي: «الاحتياطات العقارية تتشكل من جميع الأراضي بغض النظر عن طبيعتها، سواء ملكية الدولة أو الخواص تدمج بالضرورة ضمن المحيط العمراني»⁽⁵⁾، لذلك تمنع كل عملية بيع للعقارات داخل المحيط العمراني بشكل حر. وإنما يجب أن تتم مع البلدية على أساس تقديرات تقوم بها مصلحة الدومين، والتي بموجبها يحافظ

1 Gay Rocher, *le changement social, Introduction à la sociologie générale*, ed-HMH 1968, PP 20-21.

2 Gay Rocher, *le changement social*, op cit, P 22.

3 برت هوزلتس: النواحي الاجتماعية للنهضة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 87.

4 Prenant A Semmoud B *les nouvelles Périphéries urbains en Algérie, une rupture avec les oppositions traditionnelles centre-périphérie*. Tr Tle reonde urbanisation au Magreb, tours 1978, pp 25-66.

5 قانون الاحتياطات العقارية، التعليم رقم 74-26 بتاريخ 1974/02/20، المادة 02.

الخواص الذين ستصادر أراضيهم على مساحة تتناسب وحجم عائلتهم معروفة بالمرسوم ب (20م² / شخص في المتوسط أي 180م² / عائلة) ويحول الفائض إلى أملاك البلدية بموجب هذا الإجراء تلتقي مع مبدأ الثورة الزراعية بالنسبة للأراضي الزراعية وبذلك تستطيع التحكم في المجال وتواجه مشكلة التوسع العمراني.

ب. المستوى العمراني: وضعت السلطة العمومية أداة قانونية لهيكلية العمران تتمثل في التصميم العمراني التوجيهي *Plan d'urbanisme directive*⁽¹⁾ بحيث يوزع المجال كما يلي:

- المسارات والممرات الرئيسية للمحافظة عليها تغييرها أو إنجازها بعرضها وخصائصها.
- الأمكنة المخصصة لأهم التجهيزات ذات المنفعة العامة والأمكنة المكشوفة.
- تحديد المساحات الخضراء للمحافظة عليها أو إنشائها.

دعم هذا الإجراء بقوانين وطرق للاستفادة من المجال عبر مخططات عمرانية مفصلة تمس التوزيعات الخاصة منها المناطق الصناعية (ZI) والمناطق السكنية الحضرية الجديدة (Z.H.U.N) والتي تمثل تجمعاً سكنياً جماعياً يضم جميع التجهيزات والخدمات وقد تقرر إنجازها منذ سنة 1975⁽²⁾.

الوسائل المالية: تشكل تهيئة المجال الحضري عملية مكلفة قبل كل شيء بمعنى أنه من الضروري وضع أرصدة قصد الاستثمار في المشاريع الحضرية المبرمجة في التصميم العمراني الموجه الحضري لذلك اعتمدت السلطة العمومية على وضع مخططات تنمية تمس بشكل مباشر المنطقة الحضرية ومنها مخطط البلدي (P.C.D) حيث يهدف إلى توزيع القروض المحلية الموجهة إلى البلديات وتنسيق الاستثمارات الصادرة عن الميزانية المركزية الاستثمار للخطة القطاعية وتطوير المخطط المجالي للتنمية⁽³⁾، كما دعم (P.C.D) بمخططات أخرى موجهة أساساً للظاهرة الحضرية، مخطط التحديث الحضري (*Plan de modernisation urbaine P.M.U*) من إعداد كتابة الدولة للتخطيط (S.E.P) ويعتبر أصلاً برنامجاً مالياً⁽⁴⁾، وإذا كانت هذه المخططات تعتمد على المصاريف العمومية بشكل شبه مطلق فإنها تختلف من حيث المصدر إذ التمييز بين المصاريف العمومية البلدية والدولة المركزية وبشكل عام فإن المصاريف البلدية قد ارتفعت خلال الفترة 1970-1990 نتيجة الارتفاع ليس في الدخل الضريبي المحلي وإنما بفعل المساعدات التي تقدمها الدولة عبر الريع النفطي، ذلك أن مساهمة البلديات في التنمية المحلية لا تمثل إلا 11% من مجموع المصاريف العامة، مما يفسر المساهمة الكبيرة للدولة وفي نفس الوقت يجعل الجزائر من الدولة التي لا تساهم المجموعات المحلية إلا بنسبة قليلة في التنمية واتكالها الكبير على الدولة كما يوضحه الجدول التالي:

1 *Cire intermin (interieur, Finance) N° 14801 D.G AA. CL/F.L du déc. 1975.*

2 *Guerrouudji T m la procédure des Z.H.U.N cahiers Gés de l'OUEST Oran 1980 N°, PP 55-57.*

3 *Circ du Sep c3 de juin 1974 relative à l'élabo et l'adopte des plans communaux de développement.*

4 *Circ C2 de Mars 1974 concernant le P.M.U.*

اليابان	70%	الاتحاد السوفياتي	40%
الوم.أ	50%	فرنسا	26%
يوغسلافيا	46%	الجزائر	11%
إيطاليا	41%	تونس	08%

من خلال الجدول يبرز الدور المتعاظم الذي قامت به الدولة في بعض التنمية وفي نفس الوقت الظاهرة العمرانية المرتبطة بها، إن مجهودات الدولة باتجاه المحيط - المجموعة المحلية- عظمت إلى درجة أنها تولد طرفا جديدا يصعب تحديد مداه⁽¹⁾ إن المركز لا يكتفي بالتمويل فقط وإنما يقرر، ينشط، يراقب بواسطة ممثليه المحليين فالوالي مثلا يتحول إلى رئيس البلدية إذا رفض هذا الأخير أو تقاعس في توفير الشروط الضرورية لكل عملية تجهيز أو استثمار⁽²⁾.

ثانياً: البيئة العمرانية وأثرها على الظاهرة الإجرامية:

أ. **الوقاية من الجريمة:** إن الاستقرار في الحياة العامة والازدهار الاقتصادي والنمو الاجتماعي مرهون بإحساس المواطن بالأمن وبسلامته في نفسه وحياته وماله وأهله، لذا نجد أن الوقاية من الجريمة تحتاج دائماً للمقام الأول ضمن اهتمامات الدول، وعلى الرغم من أنه هناك العديد من الأساليب الوقائية والعقابية المطبقة للحد من الجريمة إلا أن للبيئة العمرانية دورا كبيرا في التشجيع على حصول الجريمة أو الحد منها. ما يعني الدور الوقائي باتخاذ عدد من التدابير التي من شأنها الحيلولة دون الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي وحفظ وصن القيم الاجتماعية وطمأننة الفرد على نفسه وماله والحيلولة دون وقوع الجريمة، حيث اعتمدت المجتمعات الإنسانية على وسائل متعددة للوقاية من الجريمة والتصدي لها وكان ضمن هذه الوسائل القوانين الجزائية والإصلاح العقابي والبحث الجنائي وأثبتت الدراسات أن هناك ثلاثة أساليب للحد من الجريمة:

1. أسلوب العقاب الذي يعتمد على معاقبة المجرم بدرجة من الألم تفوق المتعة التي حصل عليها من الجريمة لردعه عن تكرار الإقدام على ارتكابها.
2. أسلوب الإصلاح الذي يعتمد على إلغاء الدوافع التي تدفع على الجريمة من خلال الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع.
3. أسلوب الحد من توفر فرصة الجريمة الذي يعتمد على تعديل البيئة حيث لا تهيئ للمجرم الفرصة المتاحة⁽³⁾.

إن الأمن ككل لا يتجزأ فالاهتمام بحلقة منه دون الأخرى يؤدي إلى انفرط عقد الأمن وتصبح الحلقة

1 Chabane Benakzouh, la déconcentration en Algérie, du centralisme du « déco centralisme » P.O.U Avril 1984, P 302.

2 القرار 73-136 في أوت 1973، المادة 12 أكثر في القانون البلدي 271 (بالنسبة للمصاريف الضرورية).

3 حسون الرفاعي 1408 هـ: المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض 88-14.

الضعيفة مصدر خطر حلقات العلمية الأمنية في المجتمع، حيث كان يعتقد حتى وقت قريب أن مسؤولية الوقاية من الجريمة يعني لدى العديد من الناس الإمساك بالمجرم قبل أو حين إقدامه على الجريمة ويتم حسب هذا المفهوم الاعتماد بشكل كامل على الحرس ودوريات الأمن التي تشكل عبئا مديا كبيرا علما بأن وقت وجهد الشرطة يصرف في الغالب إلى متابعة الجرائم بعد وقوعها، كما أن زيادة حجم قوة الأمن لن يكون له تأثير يذكر على خفض مستوى الجريمة في الأحياء السكنية ما لم تكن الأحياء مصممة، تعد الوقاية من الجريمة بمفهومها المعاصر الخطوة الأولى لتخفيض فرصة حدوث الجريمة من خلال إلغاء البيئة المشجعة على وقوعها وبالتالي عدم إغراء المجرم بالتفكير في الإقدام على جريمته ولأن هناك ثلاثة عناصر يجب أن تتوفر للشخص لكي يرتكب الجريمة: القدرة، الفرصة والدافع لذا فإن محاولة الرفع من مستوى الأمن من خلال التصميم المعماري والعمراني سيؤدي إلى إلغاء أو خفض مقدرة المجرمين وفرصتهم على ارتكاب الجريمة، وبالتالي سوف يؤثر على دوافعهم لارتكاب الجريمة وعلى الرغم من أنه لا توجد معادلة سحرية يمكن للمصمم تطبيقها عند تصميم الأحياء السكنية للحد من الجريمة ذات قابلية أقل لتخريج الإجرام.

ب. التخطيط العمراني السليم والوقاية من الجريمة: استخدم المعمارون منذ أكثر من خمسة آلاف سنة مفهوم تصميم وإدارة الفراغات المعمارية والعمرانية في سلوكيات الأفراد، لكن إيجاد بيئة سكنية -فاضلة- أمر مستحيل، وإنما يمكن العمل على خفض معدلات الجريمة وحدتها باعتماد التخطيط العمراني السليم.

1. الجوانب العمرانية: إن مبدأ مشاركة المجتمع في الوقاية من الجريمة والصيانة من الانحراف مبدأ إسلامي قائم ضمن واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فالإسلام منح الجماعة حق الدفاع الشرعي عن أنفسهم ومجتمعهم وأناط بهم مهمة تقويم الانحراف ووقاية المجتمع من الجريمة، وعلى هذا فإنه يقع على السكان مسؤولية القيام بدور الرقيب لصيانة المجتمع ووقايته من الجريمة⁽¹⁾. كما أن الإسلام لا يلغي أهل المحلة من المسؤولية فإذا وقع فيها حادث قتل -على سبيل المثال- فهناك في الإسلام «القسامة» وهي-حسب المذهب الحنفي- أن يقول خمسون من أهل المحلة إذا وجد فيها قتيلا: ما قتلناه لا علمنا له قاتلا فإذا حلفوا يغرمون الدية⁽²⁾، وفي هذا دليل قوي على أهمية إشراك هذه المسؤولية ما لم تكن البيئة العمرانية مصممة ومخططة بشكل ملائم ومنح السكان إمكانية المشاركة في المراقبة بملاحظة الغرباء والأنشطة المشبوهة في أحيائهم السكنية.

2. الحلول والمعالجات الفردية: أظهرت الدراسات عن الإنسان والعمران بأن السرقات تعد واحدة من أكبر مشاكل الأحياء السكنية بالنسبة للسكان، لذا نجد أن من الحلول الفردية التي يلجأ إليها السكان

1 الكبيسي محمد عبيد: دور الجمهور في الوقاية من الجريمة ومكافحتها في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، جامعة الدول العربية، الرباط، 9-63.

2 عبد السلام فاروق: 1408 هـ الشرطة وأهمها في الدولة الإسلامية، دار الصحوة القاهرة.

لرفع من مستوى الوقاية من الجريمة في البيئة السكنية المعاصرة وضع حديد الحماية على النوافذ في الدور الأرضي والأدوار الأخرى التي تعلوه وكذلك حول وحدات التكييف النفاذية وعلى مراوح التهوية (الشفط) بالإضافة إلى المبالغة في رفع الأسوار الخارجية وإن كانت هذه الحلول قد تجعل عملية اقتحام الوحدة السكنية تبدو أكثر صعوبة وأقل جاذبية للصوص، كما أظهرت الأبحاث أن اللصوص يعولون على موضع الوحدة السكنية والعناصر المحيطة والتوزيع العام للحي السكني بشكل أكبر من المعالجات الفردية التي تستخدم من قبل السكان لتوفير الأمن لوحدهم السكنية.

3. **الحركة العابرة وسيطرة السيارات:** للرفع من مستوى الأمن في المناطق السكنية، يجب مراعاة أن لا تخترق الأحياء السكنية أي طرق عبارة رئيسية فهذه الطرق تمكن اللصوص من العبور والمراقبة واختيار أهدافهم دون أن تتم ملاحظتهم كغرباء مشكوك بهم، حيث يمكن استخدام الساحات أو الشوارع السد، واستخدام الطرق الحلقية لمنع من المرور العبر في الحي، كما يمكن استخدام نظام فونرف في هولندا الذي يعتمد على تخفيض سرعة السيارات وهيمنتها بعدة أساليب وإعطاء الأولوية والسيطرة للمنشأة، لقد أصبح التنقل داخل غالبية الأحياء السكنية المعاصرة في المدن أمرا في غاية الصعوبة ذلك لأن تصميم الشوارع في غالبية الأحياء موجه لخدمة حركة السيارات ومشجع بالتالي على استخداماتها في التنقل حتى أنه أصبح من المتعسر على السكان القيام بأي أنشطة داخل الحي سيرا على الأقدام، في ظل المعالجات العمرانية على مستوى الحي السكني أن نجعل حركة المرور تعبر من أمام جميع الوحدات السكنية، ولكن بسرعة منخفضة هذا يمنح السكان شعورا بحرية وصول المنشأة والسيارات وكذلك الشرطة بسرعة منخفضة تمكنهم من التعرف على العابرين وتحد من دخول الغرباء حيث وجد أن هناك ارتباطا قويا وبشكل عكسي بين غالبية الجوانب التي يعني السكان بها أو يهتمون بتوفرها في أحيائهم السكنية مثل: الأمن، الأمان، العلاقات، الانتماء، الراحة والخصوصية وبين كثافة وسرعة الحركة المرورية في شوارع الحي.

4. **مشاركة السكان في المراقبة:** لا توجد في الأبحاث الخاصة بالوقاية من الجريمة علاقة بين نوع السكن ومعدل السرقات وإنما وجدت هناك علاقة إيجابية بين ازدياد معدلات الجريمة وسهولة الوصول إلى المسكن واقتحامه، لذا فإن العديد من الباحثين في هذا المجال يعتبرون جريمة السرقات في الأحياء السكنية هي جريمة الفرصة المتاحة، إن المراقبة العادية التي يقوم بها العابرون من سكان الحي للمساكن مهمة لمنع الأنشطة الإجرامية، كما أن هناك علاقة بين ما يفعله الناس بشكل عادي -الأشياء اليومية- وإمكانية المراقبة والتحكم في المداخل المتوفرة فكل من الغرباء والمستخدمين العاديين للفراغ العمراني يلاحظون ويميزون الإشارات البيئية التي توحى بأن « هذا المكان آمن أو غير آمن » وإذا توفرت البيئة التي تعطي إشارات عن توفر الأمن بشكل إيجابي فإننا لن نحتاج إلى أجهزة المراقبة كآلية للتحكم الاجتماعي تزداد عندما يعرف المراقبون (السكان) بعضهم بعض وعندما يربطهم نطاق

حيازي مشترك، حتى إنه وجد أن المجرمون يترددون في ارتكاب جرائمهم في المناطق التي يدركون أنها تحت سيطرة ومراقبة سكان المنطقة.

5. **الفضاء الوقائي:** هناك أنواع محددة من الفراغات والتشكيلات المكانية في الأحياء السكنية مثل: (المناطق المتوارية والمظلمة) تشجع على حدوث الأنشطة الإجرامية ويستطيع المعماري المطلع على أسلوب المجرمين في الإقدام على الجريمة أن يتحاشى ببساطة في تصميمه تلك الفراغات التي تدعم الأنشطة الإجرامية، فالمجرم في بحث مستمر عن بيئة غير محصنة ويتم منع الجريمة بتكوين بيئة حصينة وغير مشجعة على ارتكاب الجريمة، لذا فإن استعمال التصميم المعماري والعمراني بكفاءة منهم لإلغاء المناطق السكنية المعينة أو غير المحصنة، فالفضاء الوقائي -على سبيل المثال- يعد نموذجاً جيداً للحلول التي تمنع الجريمة في البيئة السكنية وذلك عن طريق إيجاد بناء اجتماعي يتمكن من حماية نفسه.

6. **نطاق الحيابة:** إن العنصر الأساسي للوقاية من الجريمة في الأحياء هو إيجاد نطاق حيابة واضح على مستوى الحي والمجموعة السكنية وكذلك الوحدة السكنية، فتوزيع العناصر وعلاقتها ببعضها يمكن أن يوجد كيانا مميزا للحي يساهم في رفع مستوى الأمن من خلال المراقبة الذاتية، حيث من طريقة توزيع المباني تشجيع السكان أو منعهم من مراقبة حيهم من خلال مكوثهم في مساكنهم أو من خلال تنقلاتهم في الحي. إن إطلالة أبواب ونوافذ الوحدات السكنية على الطرق بمنح المساكن نطاق حيابة أكبر ويمكن السكان من مراقبة الخارج بشكل طبيعي وبالمقابل يمكن الدوريات الأمنية والجيران من مراقبة المسكن وملاحظة أي أنشطة غير طبيعية حوله، كما يجب أن تكون الوحدة السكنية ظاهرة وغير مخفية كلياً أو جزئياً لكي يمكن مراقبتها بسهولة من قبل الجيران، فقد وجد المسكن الذي يمكن دخوله من نقطة (باب أو نافذة) غير مراقبة من قبل الجيران أو المارة يكون أكثر سهولة وعرضة للاقتحام. فبإمكان المصمم توقييع النوافذ أو المداخل وتحديد ممرات الحركة ومناطق الأنشطة بطريقة توفر للسكان إمكانية المراقبة المستمرة للشارع ولبعض أجزاء الحي وبهذا يكون الشارع تحت المراقبة ويكون المبنى والنوافذ والمداخل مراقبة كذلك من الشارع.

ثالثاً: حقائق ميدانية حول الأحياء السكنية المخططة وغير المخططة بولاية تلمسان

أ. عناصر التقويم:

1. هوية الحي ونطاق حيابته:

التعيين	حي غير مخطط	حي راقى (تخطيط عمراني سليم)
توفر حدود واضحة للحي	0	*
توفر مميزة للحي	0	*
وضوح وتمييز مداخل الحي	0	*

وضوح وتميز مداخل المجاورات السكنية		*
تحكم السكان في مداخل المجاورات السكنية	0	*
وجود نطاق حيازة واضح للحي	0	*
النسبة المئوية لتحقيق عناصر القسم الأول	05%	100%

شبكة الطرق ونظام حركات السيارات:

التعيين	حي غير مخطط	حي راقي (تخطيط عمراني سليم)
تحد من حركة السيارات العابرة داخل الحي	0	
تحد من حركة المنشأة العابرة داخل الحي	0	
تعتمد على التدرج الهرمي	0	V
تحد من سرعة السيارات	0	V
انعدام أو ندرة تقاطع الطلاق	0	*
النسبة المئوية لتحقيق عناصر القسم الثاني	صفر	50%

2. حركة المنشأة والنشطة الخارجية:

التعيين	حي غير مخطط	حي راقي (تخطيط عمراني سليم)
توفر ممرات خاصة	0	*
توفر الأرصفة المخصصة للمنشأة	0	*
تمكن المنشأة من استخدام طرق السيارات بأمان	0	*
توفر التضييل للممرات وأرصفة المنشأة نهارا	0	*
توفر التضييل للممرات وأرصفة المنشأة ليلا	0	*
توفر ساحات أنشطة مشتركة للتجمع السكاني	0	
توفر عناصر الأنشطة وتوزعها في الحي	0	*
النسبة المئوية لتحقيق عناصر القسم الثالث	صفر	69.4%

3. مراقبة للسكان الحي وللوحدات السكنية:

التعيين	حي غير مخطط	حي راقي (تخطيط عمراني سليم)
إمكانية مراقبة الفراغات الخارجية من قبل المنشأة	0	●
توفر نطاق حيازة محدد لمجموعة من الوحدات	0	●
انعدام مناطق الاختباء مثل الأراضي غير المطور	0	●
إمكانية رؤية المداخل إلى الفناء المسكن من الشارع	•	•
إمكانية رؤية المداخل إلى مبنى المسكن من الشارع	•	•
النسبة المئوية لتحقيق عناصر القسم الرابع	•	•

النسب المئوية لتحقيق جميع العناصر	50%	66.7%
	13.75%	78.72%

: تحقيق شبه كامل : تحقق بسيط 0: انعدام التحقق *: تحقق متوسط ٠: تحقق كامل

توفر بعض العناصر المعمارية والعمرانية للحكم على البيئة العمرانية المراد دراستها، أو تطبيق بعض المعالجات والحلول فيها، بشكل تقريبي خاصة إذا لم تتوفر أدوات دقة للقياس أو ندرة المعلومات الإحصائية المطلوبة ويتم هذا الأسلوب النظر فقط إلى المعالجة أو العنصر العمراني المراد قياسه، بمعزل عن العناصر الأخرى ومن خلال مراجعة المعلومات والمخططات والرسومات المتوفرة عن الحالات الدراسية للبيئة العمرانية حدد الباحث بأسلوب الملاحظة مستوى توفر أو تحقق العنصر بشكل تقريبي في كل حالة، وإعطائه الدرجة التي تناسبه من درجات المقياس الخماسي، حيث يتدرج المقياس من تحقق كامل ممثل في جدول التقويم بدائرة مطموسة إلى انعدام التحقيق ممثل بدائرة مفرغة وتهدف هذه الطريقة إلى توفير أفضل أسلوب لمقارنة مدى تحقيق العناصر أو المعالجة العمرانية والمعمارية المساهمة في الحد من فرض الجريمة وبالتالي الرفع من مستوى الأمن بين الأحياء السكنية المختلفة، حيث ظهر جدول التقويم مدى تدني تحقيق العناصر في حي الكدية القصديري والمترامي الأطراف حيث بلغت نسبة التحقيق 13.75% ويظهر مدى تدني هذه النسبة عند مقارنتها مع حي الدالية التابع للكيفان الذي بلغت فيه نسبة 78.27% هذا إلا دليل واضح على افتقار تصميم وتخطيط غالبية الأحياء السكنية ذات التخطيط الشبكي المتداخل والمعتمد للكثير من العناصر والمعايير التي تسهم في الرفع من مستوى الأمن والحد من مستوى الجريمة.

ب. جدول مقارنة بين أهم الجرائم المقترفة في الحيين السكنيين (الكدية/الكيفان)

الإحصائيات من جانفي 2004 إلى جانفي 2005

الجرائم	الكدية	الكيفان (حي الدالية)
السرقة الموصوفة	28	03
السرقة العادية	50	05
السرقة من داخل المركبة	20	08
المجموع	98	16
الأحداث المتورطون في مختلف الجناح والموجودون في حالة خطر معنوي		
سرقه وإخفاء أشياء مسروقة	18	00
أحداث في حالة خطر معنوي	08	00
المجموع	26	00
نساء ضحايا العنف		
الضرب والجرح العمدي	15	02

00	08	التعدي الجنسي
01	14	المضايقة الجنسية
00	02	الاغتصاب
03	39	المجموع
دراسة العلاقة بين الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وبقية الجرائم الأخرى خلال سنة 2007		
04	45	قضايا تعاطي المخدرات
00	00	تزييف النقود
00	00	تبييض الأموال
01	15	فعل مخل بالحياة
00	07	التعدي على الأصول
00	08	إنشاء محل للغض والدعارة
00	09	تحريق قاصر على الفسق
00	38	السكر العلني الفاضح
14	122	المجموع

للإشارة هذه المعطيات المستسقة من قسم الشرطة لكل من الأمن الحضري السابع وهو إقليم اختصاص الكدية وكذا الأمن الحضري الثاني والثاني عشر باعتبارهما يشملان إقليم اختصاص الكيفان، يتبين من خلال الجداول المرفقة والمستسقة من مصالح الشرطة التابعة لأمن ولاية تلمسان أو منطقة الكدية تعاني ويلات الجرائم بمختلف أنواعها وأن ظاهرة الإجرام تزداد يوما بعد يوم وتتطور بتطور ذهنية المجرم، كما أكدت لنا مصالح الشرطة أنهذه الجرائم المقترفة تكون غالبا في تلك البيوت القصديرية المتواجدة خلف الوجه الجديد للكدية الذي تريد مدينة تلمسان إخفاءه للعيان وإظهار العمارات التي أنجزتها مؤخرا لا لشيء سوى لدى عيوب الكدية عيوب أهلها، كما نجد أن هذه الجرائم تنوعت وتعددت كالزنا، وتعاطي المخدرات، وبيوت الدعارة، والضرب والجرح شرب الخمر ويطغى على كل هذا السرقات وشرب الخمر وتعاطي المخدرات. على غرار العكس في حي الدالية بالكيفان أين تتواجد الفلل والشقق فقد تكون الجريمة منعدمة في بعض الإحصائيات وحتى وإن وجدت فتكون خفيفة أو بسيطة كالسرقات من خلال المركبات اتي تكون أحيانا راكنة بالخارج، وفي غالب الأحيان لم نقل دائما السراق يكونون من غير أهل الحي على العكس بحي الكدية فالسراق من نفس الحي ولا يدخل عليهم الغرباء، ما يمكن استخلاصه هو أن للهندسة المعمارية والبيئة العمرانية دور كبير على الظاهرة الإجرامية فكلما كان المحيط ضيقا ومظلما ومنتنا زادت الجريمة والعكس صحيح والصور المرفقة والمأخوذتين من الحيين المتباينين تعبر عن نفسها وهي دليل قاطع للتباين الموجود وحجة قاطعة لموضوعنا وبحثنا هذا.

رابعاً: جرائم العنف لدى الأطفال المنحرفين في الوسط الحضري -نتائج دراسة ميدانية أصبح العنف بين الأطفال يشكل ظاهرة إجرامية خطيرة في مختلف دول العالم المتقدم منها والنامية الأمر الذي دفع مختلف المؤسسات داخل كل دولة إلى وضع السياسات الكفيلة بالحد من التجاء الأطفال للعنف وكذلك إعادة تأهيل مرتكبي جرائم العنف منهم اندماجهم في المجتمع، قد وفرت الثورة الهائلة في وسائل الاتصال والتكنولوجيا -التي يشهدها العالم- البيئة المواتية لإجرام الأطفال وما نقلته هذه الثورة من قيم وعادات وتقاليده من مجتمع إلى آخر فكان الأطفال هم أول ضحاياها.

1.أهمية الدراسة: تتضح أهمية دراسة جرائم العنف لدى الأطفال المنحرفين في أن العنف أصبح يمثل ظاهرة بين الأطفال، حيث كان انحراف الأطفال قديماً ينظر إليه على أنه مجرد ارتكابهم لجريمة النسل والتشرد والدعارة ولكن حدث تحول قوي نحو ارتكاب مختلف صور العنف، سواء الموجه ضد الأشخاص، أو الأموال، ومن ثم كان من الضروري التعرف على الأنماط الجديدة للعنف لدى الأطفال والظروف التي يتم ارتكاب هذه الجرائم فيها وطبيعة البيئة المحيطة بالطفل لاستخلاص العوامل التي دفعته لذلك كله على أساس أن:

-الإحصائيات الجنائية في معظم دول العالم تشير إلى أن أغلب المجرمين البالغين كانوا يمارسون الإجرام في الصغر، وأن إجرام الأطفال غالباً ما يكون نواة للإجرام عند البلوغ.

-إجرام الطفل بصفة عامة، والتجاؤه إلى العنف على وجه الخصوص لا يعزو في الغالب من الأحوال إلى عوامل كامنة في نفسه، وإنما إلى عوامل بيئية محيطة به ومن ثم يجب النظر إليه على أنه ضحية الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية... إلخ والسبيل إلى إصلاحه هو تحسين هذه الظروف.

2.نتائج الدراسة والتوصيات: يمكن إيجاز أهم النتائج التي خلصت إليها دراسة جرائم العنف لدى الأطفال القاطنين في التجمعات العمرانية في الآتي:

1.الزيادة الملحوظة لعدد الأطفال مرتكبي جرائم العنف بصفة عامة، وجرائم العنف شديدة الجسامية على وجه الخصوص.

2.عدم توسع محاكم الأحداث أو محاكم الجنايات في مراعاة الظروف البيئية المحيطة بالطفل لحظة ارتكابه الجريمة، والتي تعكسها تقارير الأخصائيين الاجتماعيين أمام تلك المحاكم الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع عدد الأطفال المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية أكثر من ثلاث سنوات وتصل إلى خمس عشرة سنة.

3.ارتفاع عدد الأطفال مرتكبي جرائم العنف ممن لم يحصلوا على أي قدر من التعليم بما يعني دور التعليم المهم في الحد من اللجوء للعنف.

4.ترتفع نسبة الأطفال مرتكبي جرائم العنف الذين يعانون من تفكك أسري نتيجة انفصال الأب عن الأم

أو زيادة عدد أفراد الأسرة على خمسة أشخاص (بما فيهم الوالدين والطفل المنحرف)، ويظهر ذلك جليا في الأحياء الشعبية بالوسط الحضري.

المصادر والمراجع:

1. برت فهرزلتس: النواحي الاجتماعية للنهضة الاقتصادية، ترجمة لجنة مكن الأساتذة الجامعيين دار الأفاق الجديدة، بيروت 1960.
2. عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1960).
3. محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري.
4. ميثاق الثورة الزراعية: رئاسة مجلس الوزراء 8 نوفمبر 1971، المطبعة.
5. برت هوزلتس: النواحي الاجتماعية للنهضة الاقتصادية.
6. قانون الاحتياطات العقارية، التعليم رقم 26-74 بتاريخ 1974/02/20، المادة 02.
7. القرار 136-73 في أوت 1973، المادة 12 أكثر في القانون البلدي 271 (بالنسبة للمصاريف الضرورية).
8. حسون الرفاعي 1408 هـ: المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.
9. الكبيسي محمد عبيد: دور الجمهور في الوقاية من الجريمة ومكافحتها في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، جامعة الدول العربية، الرباط.
10. عبد السلام فاروق: 1408 هـ الشرطة وأهمها في الدولة الإسلامية، دار الصحوة القاهرة.
11. عبد الستار فوزية: المعاملة الجنائية للأطفال، دراسة مقارنة، القاهرة دار النهضة العربية، 1997.
12. Sari Djillali, les villes pré coloniales de l'Ouest Algérien (Nadroma, Mazouna, Kolea) SNED Alger, 1970, P185.
13. Société de géographie et d'Archéologie d'Oran, Bulletin trimestriel, Tome 58, page 208 (aeme trimestre), 60 année, doc 1937, Oran.
14. P. Bourdieu et A. Sayad. Le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie, les éditions de minuit, Paris 1964.
15. A.Prenant: Essai d'évaluation de la croissance urbaine en Algérie 1966-1974-, Mars 1976.
16. J. Peneff, Industriels Algeriens Paris Ed, du CNRS/CRESM.
17. Marc cote, L'espace Algerien, les prémices d'un aménagement.
18. Gay Rocher, le changement social, Introduction à la sociologie générale, éd-HMH 1968.
19. Prenant A Semmoud B les nouvelles Périphéries urbains en Algérie, une rupture avec les oppositions traditionnelles centre-périphérie. Tr Tle reonde urbanisation au Maghreb, tours 1978.